● أخبار قصيرة

تركيا تخطط لبناء محطة نووية جديدة

كشف رئيس شركة "روس أتوم" الروسية، أليكسي ليخاتشوف، عن تلقي الشركة عرضاً من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإنشاء محطة طاقة نووية ثانية في منطقة سينوب التركية. وأوضح ليخاتشوف في تصريحات صحفية أن "الرئيس أردوغان ناقش المقترح مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، وتجري حالياً مشاورات على المستوى الحكومي لدراسة إمكانية توسيع التعاون النووي في موقع سينوب الواقع على البحر الأسود". يذكر أن شركة "روس أتوم" تقوم حالياً بتنفيذ مشروع محطة "أكويو" النووية، وهي أول محطة للطاقة النووية في تركيا، وذلك بموجب اتفاقية تعاون حكومية وقعت بين البلدين في مايو ٢٠١٠.

بريطانيا تدعم استمرار المحادثات مع طالبان

قال "روبرت ديكسون" القائم بأعمال السفارة البريطانية لأفغانستان، خلال لقائه مع "محمد عبد الكبير" نائب رئيس الوزراء السياسي في حكومة طالبان، إن بريطانيا تدعم استمرار المحادثات مع كابول، ولن تسمح لمعارضي الحكومة الأفغانية بالعمل على أراضيها. وأضاف أن بريطانيا تتطلع إلى أفغانستان مستقرة، وستواصل تعاونها في مجال المساعدات الإنسانية والمساعدة في مواجهة التغيرات المناخية. ووفقاً لبيان "القصر الرئاسي"، أضاف القائم بأعمال السفارة البريطانية أن مشاركة وفد طالبان في الاجتماع الثالث في الدوحة كانت قيّمة، وأشاد بالاستعداد الكامل للوفد فيما يتعلق بالموضوعات المحددة. كما اقترح ديكسون عقد اجتماعات ثنائية بشأن بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأكد أن لندن تسعى لتمهيد الطريق لإقامة علاقات بين كابول والغرب.

محاكمة ٣٨ صحفياً ومراسلاً وناشطاً إعلامياً في باكستان

ذكرت مصادر إخبارية باكستانية أن عدداً من كبار الصحفيين في البلاد قد تم سجنهم بتهمة نشر أخبار كاذبة.
وقد قام مكتب التحقيقات الفيدرالي، وهو جهاز أمني استخباراتي باكستاني، مؤخراً برفع دعاوى قضائية في محاكم مختلفة ضد ٣٨ صحفياً من منتقدي الحكومة، من بينهم إياز مير وعمران رياض وسميع إبراهيم، وهم من النشطاء الإعلاميين المعروفين، وذلك تمهيداً لسجنهم.
ووُجهت إلى هؤلاء تهم تضخيم حادثة مختلقة والدعاية ضد الحكومة في وسائل الإعلام، خاصة على منصات التواصل الاجتماعي.

مع التفوق الروسي في المجال التسليحي

اخفاقات متتالية تهز برنامج الأسلحة فائقة السرعة الأميركي

الوفاق/ قبل ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن، كان معظم الخبراء العسكريين مقتنعين بأن الولايات المتحدة كانت اللاعب الأبرز في مجال الأسلحة فائقة السرعة. وكان المجمع الصناعي العسكري الأميركي مصراً على التقليل من شأن التقدم الروسي، خاصة فيما يتعلق بنظام "إسكندر"، الذي كانت صواريخه طراز 9M723 أول أسلحة فائقة السرعة تُنشر على الأرض، لكنها كانت لا تزال تُصنف عادةً كصواريخ شبه باليستية.

اخفاقات متتالية

وقد أظهر الصراع الأوكراني القدرة العالية على المناورة والسرعة للأسلحة المستخدمة في نظام صواريخ "إسكندر-إم"، مما أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن موسكو متقدمة كثيراً في تطوير ونشر الأسلحة فائقة السرعة.
وفي المقابل، يبدو أن محاولات واشنطن للسخرية من التقدم الروسي كان لها تأثير سلبي على أدائها، حيث شهدت وزارة الدفاع الأمريكية فشلاً تلو الآخر خلال العقد الماضي تقريباً.
ومع ذلك، فإن محاولة التقليل من شأن خصمك عبر آلة الدعاية الإعلامية لن تبطئ تقدمهم التكنولوجي في العالم الواقعي وقد تجعلهم يبدون سيئين (وإن كان ذلك لا يتجاوز حدود الغرب السياسي)، ولكن ليس أكثر من ذلك. ومع ذلك، استمرت الولايات المتحدة في فعل ذلك. وأصبحت ادعاءات آلة الدعاية الإعلامية المثيرة للشفقة بأن روسيا "سرقت" تقنيات أمريكية فائقة السرعة غير موجودة أصلاً أكثر سخافة مع تراكم فشل البنتاغون في تطوير سلاح واحد يعمل.
وعلى الرغم من إدارة ما يصل إلى اثني عشر برنامجاً للأسلحة فائقة السرعة، ليس لدى الولايات المتحدة ما تظهره مقابل جهودها. وفي مارس من العام الماضي، ساءت الأمور بعد إلغاء صاروخ AGM-183A، وهو صاروخ يُطلق جواً فائق السرعة. وكان من المفترض أن يكون هذا الصاروخ، المسمى ARRW (سلاح الاستجابة السريعة المحمول جواً)، نقطة دخول الولايات المتحدة إلى "نادي الأسلحة فائقة السرعة" الحصري للغاية.
ولم تنته إخفاقات المجمع الصناعي العسكري الأمريكي عند هذا الحد. فقد أصبح عجزه عن صنع حتى الأسلحة الأساسية نسبياً (مقارنة بوضع أمريكا كقوة عظمى) واضحاً، مما أدى إلى المزيد من المواقف المحرجة، مثل التأخيرات المستمرة والمشكلات التقنية في تطوير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

إحياء البرامج الفاشلة

ومع ذلك، نظراً للهيبة الجيوسياسية لامتلاك أسلحة فائقة السرعة، كان من المهم لواشنطن أن تبدأ في كتم المعلومات عن فشل برامجها، ولهذا السبب لا نزال لا نملك تأكيداً رسمياً لنتائج الاختبار الأخير. ولكن على الأرجح قد فشل، وبينما لا تزال الأدلة القاطعة غير متوفرة، فإن الأحداث اللاحقة عززت هذا الاعتقاد. في الواقع، تُعد أحدث الكشوف عن نوايا أمريكا بشأن إحياء البرامج الفاشلة دليلاً على ذلك. وتحديداً، قد يتم إعادة تشغيل صاروخ AGM-183A المزود برأس حربي فائق السرعة والملقب بـ"السوبر-دوبر" من قبل الرئيس (السابق) دونالد ترامب، ذهب ARRW (يُقرأ عادةً "آرو") إلى أبعد مدى في التطوير والاختبار، على الأقل وفقاً لموقع War Zone . ومع ذلك، كان السلاح غير كافٍ ببساطة للمنافسة. وتفيد المصادر العسكرية أن عدم اليقين المحيط بمستقبل AGM-183A تفاقم بشكل كبير في أواخر سبتمبر، حيث منحت القوات الجوية الأمريكية شركة لوكهيد مارتن ١٣,٤ مليون دولار في تمويل إضافي لأعمال البحث والتطوير في البرنامج الملغى رسمياً. وتحديداً، إلى جانب الإقالة المذكورة سابقاً في مارس ٢٠٢٣ (رسمياً بسبب "مشاكل تقنية غير محددة")، كانت هناك فترة قصيرة من الإحياء (وإن كان غير رسمي)، بشكل رئيسي بسبب الفشل المتكرر للبرامج الأخرى. ومع ذلك، تم قطع التمويل عن AGM-183A في مارس ٢٠٢٤.
وقد جعل هذا فعلياً الإلغاء الثاني للمشروع، مع وعد الجيش الأمريكي بالانتقال إلى برامج أخرى. لا يزال يتم عرض الصاروخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في "استعراض للقوة" تجاه كوريا الشمالية والصين، لكن هذا لم يحقق شيئاً تقريباً، حيث لم يتم نشر النتائج الحقيقية لإطلاق الاختبار هناك مطلقاً.
وبينما هو بالتأكيد سلاح قادر من الناحية النظرية، فإن برنامج AGM-183A إما منفذ بشكل سيئ للغاية (في أفضل الأحوال) أو أن الولايات المتحدة تفتقر ببساطة إلى التكنولوجيا لنشر مثل هذه الأسلحة.

تحديات تقنية

المركبة الانزلاقية فائقة السرعة نفسها هي التحدي التكنولوجي الأكثر تعقيداً، حيث تتطلب معرفة عالية المستوى في كل من الصواريخ والانزلاق فائق السرعة (الطيران غير المدعوم بالطاقة). الحفاظ على مثل هذه السرعة الهائلة في الظروف المعطاة هو عقبة كبيرة، خاصة أن الصواريخ الباليستية التقليدية تستمر في فقدان الزخم أثناء طيرانها. ومع ذلك، فإن المركبات الانزلاقية فائقة السرعة قادرة على استخدام أسطح الرفع المتطورة للغاية ليس فقط للحفاظ على السرعة فائقة السرعة، ولكن أيضاً للمناورة أثناء القيام بذلك.
أتقنت روسيا هذه التكنولوجيا خلال برنامج "أفانغارد" (المعروف سابقاً أيضاً باسم Yu-71 و Yu-74)، حيث وصلت إلى سرعات قصوى مذهلة تصل إلى ماخ ٢٨ (ما يقرب من ١٠ كم/ث أو أكثر من ٣٣,٠٠٠ كم/ساعة)، بالإضافة إلى مدى عابر للقارات (٦,٠٠٠+ إلى ١٨,٠٠٠ كم)، مما يجعله السلاح الاستراتيجي فائق السرعة الوحيد في العالم. من ناحية أخرى، من المفترض أن يكون ARRW الفاشل مكافئاً تشغيلياً لأنظمة "كينجال" 9-A-7660 المسلحة بصواريخ 9-S-7760 فائقة السرعة تُطلق من الجو.
روج البنتاغون لـ AGM-183A على أنه سلاح "أكثر تقدماً" من "كينجال". ومع ذلك، في حين أن الأخير ليس سلاحاً موجوداً فحسب، بل أثبت أيضاً قدراته في القتال، وهو شيء لا يمكن للصاروخ المصنوع في الولايات المتحدة أن يطابقه حتى في بيئات الاختبار الخاضعة للرقابة الشديدة.
كان من المفترض أن يمنح "مغير قواعد اللعبة" المحتمل الجيش الأمريكي "خيارات ضربة غير مسبوقة" وكان من المقرر أن تحمله كل من الطائرات الاستراتيجية مثل قاذفات B-52، وكذلك الطائرات التكتيكية مثل F-15. ومع ذلك، أدت إخفاقات البنتاغون المتكررة إلى تمويل أقل فأقل. وبعد أن كان من المتوقع طويلاً أن يكون أول سلاح فائق السرعة في أي ترسانة غربية، أجبر سجله "الإشكالي" في الاختبار سلاح الجو الأمريكي على البحث عن بدائل. هناك حتى تكهنات بأن أصول البرنامج ستتحول إلى برنامج آخر يسمى Tactical Boost Glide (TBG)، مما يشير إلى أن السلاح سيكون على الأرجح له مدى أقصر بكثير من المخطط له لـ AGM-183A. كان من المفترض أن يتم حمل الأخير بواسطة قاذفات B-52، في حين كان من المتوقع أيضاً دمجه مع مقاتلات F-15EX الجديدة، وهي الطائرة التكتيكية الغربية الوحيدة القادرة على نشر مثل هذه الصواريخ الكبيرة. ومع ذلك، إذا انتهى الأمر بـ TBG إلى امتلاك خصائص أكثر تواضعاً (وهو ما يوحي به الاسم نفسه)، فيمكن أن يتم حمل هذا الصاروخ أيضاً بواسطة طائرات تكتيكية أخرى، شريطة أن يتم نشره في أي وقت.
ومع ذلك، فإن حقيقة أن الولايات المتحدة تفكر بجدية في إعادة تدوير برنامج ARRW الذي تم إلغاؤه بالفعل مرتين بسبب التكاليف الباهظة، وعدم الموثوقية، والفشل المتكرر في الاختبارات، وعدم إحراز تقدم في تحسين التصميم، وما إلى ذلك، أمر ذو دلالة كبيرة.

أظهر الصراع الأوكراني القدرة العالية على المناورة والسرعة للأسلحة المستخدمة في نظام صواريخ «إسكندر-إم»، مما أثبت أن موسكو متقدمة كثيراً في تطوير ونشر الأسلحة فائقة السرعة

التعامل مع ملف اللاجئين.. أولوية الإتحاد الأوروبي

وفقاً للصحيفة النمساوية "ستاندارد"، أعلن ماغنوس برونر، المرشح البارز لمنصب مفوض الهجرة في الاتحاد الأوروبي، في بيان نشره البرلمان الأوروبي مؤخراً، أن أولوياته تتمثل في التنفيذ السريع لاتفاقية اللجوء والهجرة المثيرة للجدل في الاتحاد الأوروبي، والدمج الكامل لبلغاريا ورومانيا في منطقة شنغن، وقانون الترحيل الجديد للاتحاد الأوروبي. وقبل جلسة الاستماع العامة في ٥ نوفمبر، كان على برونر الإجابة مسبقاً على قائمة من أسئلة النواب.
وفي رده على سؤال حول شنغن، قال برونر: "إذا واصلت بلغاريا ورومانيا الامتثال لجميع شروط العضوية الكاملة في منطقة شنغن، فمن مسؤولية المجلس اتخاذ قرار بشأن إلغاء عمليات التفتيش المتبقية على الحدود البرية الداخلية". وأضاف: "إذا لم يحدث ذلك قبل بدء عمل المفوضية الجديدة، فسأواصل دعم هذه العملية بنفس قوة أسلافي. يحق لبلغاريا ورومانيا الاستفادة الكاملة من مزايا منطقة شنغن".
تمنع النمسا حالياً القبول الكامل لبلغاريا ورومانيا، اللتين أصبحتا عضوين في ما يسمى بـ"شنغن الجوي" منذ أواخر مارس. وفي ذلك الوقت، تم إلغاء الرقابة على الحدود الجوية والبحرية. وأعلن غيرهارد كارنر، وزير الداخلية النمساوي، في آخر اجتماع للمجلس قبل أسبوعين في لوكسمبورغ أن الوقت لم يحن بعد لقبول رومانيا وبلغاريا في شنغن. وقال في هذا الصدد: "نحن على المسار الصحيح، ولكن لسنا في نهاية الطريق".
وأكد "ماغنوس برونر" أن تركيزه سينصب على التنفيذ الفوري والكامل لجميع عناصر اتفاقية اللجوء والهجرة في حال موافقة البرلمان الأوروبي.

وشدد على رغبته في الإشراف الدقيق على تنفيذ هذه الاتفاقية للتأكد من أن الدول الأعضاء تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذها بالكامل بحلول منتصف عام ٢٠٢٦.
وأضاف أن دعم الدول الأعضاء يجب أن يشمل توفير الموارد المالية اللازمة، موضحاً أن الاتفاقية الجديدة تتضمن تشديداً للعديد من القوانين السابقة، وتهدف إلى منع الهجرة غير الشرعية.
كما أعلن "برونر" أنه سيقدم بسرعة قانون الاتحاد الأوروبي الجديد لتسريع ترحيل طالبي اللجوء، الذي طُلب في اجتماع الاتحاد الأوروبي وأعلنته "أورسولا فون دير لاين"، رئيسة المفوضية الأوروبية.
وأكد أن هذا يعني تقديم مقترح جديد لتسريع وتبسيط عملية العودة، والتزامات واضحة للتعاون مع العائدين، وتبسيط فعال للإجراءات، ورقمنة معالجة الملفات، والاعتراف المتبادل بقرارات العودة.
كما قال إنه سيقف بحزم إلى جانب الدول الأعضاء المعرضة لهذا التهديد المحتمل لأمنها وسلامة أراضيها. وبهذا دعم برونر بشكل غير مباشر بولندا التي تريد تعليق حق اللجوء للمهاجرين غير الشرعيين على حدودها مع بيلاروسيا مؤقتاً بموجب القانون الجديد.
ويمكن إجراء التصويت النهائي على المفوضية الأوروبية بأكملها في الأسبوع العام في نهاية نوفمبر - شريطة أن يجتاز جميع المرشحين الجولة الأولى، وهو نادراً ما حدث حتى الآن.
وفي سياق متصل، تريد المجر، التي تتولى حالياً رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، اتخاذ قرار بشأن توسيع منطقة شنغن لتشمل رومانيا وبلغاريا في مجلس وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي في ديسمبر.
أعلن ذلك "بالاز مولنار"، نائب وزير الخارجية للشؤون الأوروبية، يوم الخميس في مقابلة مع "جمعية الصحفيين الأوروبيين" (AEJ) في فيينا. وأكد أن البلدين "أثبتا أنهما مستعدان للانضمام إلى شنغن".
وقال مولنار إن رومانيا وبلغاريا أظهرتا أنهما تحميان الحدود، مشيراً إلى انخفاض العبور غير القانوني للحدود من المجر وسلوفاكيا. وأعرب نائب وزير الخارجية المجري عن أمله في أن تنظر النمسا أيضاً إلى هذه التقارير الجديدة، مؤكداً أن شنغن ليست قضية أمنية فحسب، بل قضية اقتصادية أيضاً.